الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في العراق ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٤٥-١٩٥٨)

د.صبري فالح الحمدي
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

١- التبادل التجاري .

٢- الشركات الامريكية ونفط العراق واستثمار ثرواته المعدنية .

٣- أثر التدخل الامريكي في اداء منظمات الامم المتحدة الاقتصادية في التعامل مع العراق .

١- التبادل التجاري :

ألقت أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والنتائج المؤلمة التي تمخضت عنها وفي مجالات الحياة المختلفة بظلالها على شعوب العالم التي اكتوت بآثارها ، وأصاب العراق الكثير من الأضرار الاقتصادية التي لحقت بشعبه جراء استخدام أراضيه منطلقا لقوات الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا) وقاسى العراقيون في سنوات الحرب العجاف أصناف العذاب وتحملوا الكثير من الظلم المقيت الذي حل بهم، في وقت أعلنت فيه أمريكا عن إتباع سياسة الباب المفتوح[١] لتسهيل الاستثمارات الأمريكية في الخارج تحت واجهة مساعدة البلدان النامية على تحسين أوضاعها الاقتصادية ومنها العراق ، هذه الأوضاع الاستثنائية دفعت الحكومة العراقية إلى تأسيس وزارة التموين لتأخذ على عاتقها توفير المواد الأساسية من مأكل وملبس للمواطنين ، الذين باتوا يعانون الأمرين من تأثيرات تلك الأوضاع الصعبة، ومن ثم تولى نقل هذه الهموم المعيشية للعراقيين إلى الجهات الحكومية أعضاء مجلس النواب وهم يناشدون الأوساط الرسمية توفير تلك المواد وسد حاجات الناس إليها، والتي كان بعضها يستورد من الدول الغربية[٢] (الولايات المتحدة، بريطانيا) بحكم علاقاتها مع العراق في هذه المدة من

١- راشد البراوي،حرب البترول في الشرق الأوسط، مطبعة النهضة المصرية، ط٣، القاهرة،١٩٥٠، ص ١٤٤ .

٢- أود لفت انتباه القارئ الكريم إلى عدم ذكر المؤلف أسم بريطانيا أو الحكومة البريطانية أحيانا حينما ترد مع أسم أمريكا أو الولايات المتحدة في كلمات النواب ، والاكتفاء بالإشارة إليها بوضع فراغ على شكل نقاط ثلاث لعدم صلتها بموضوع الدراسة وأن أتت مرافقة لها ، وقد تطلبت الضرورة التاريخية في أحيان أخرى إيراد النص كاملا كما ورد في مناقشات نواب البرلمان، والتذكير أيضا بنقل

تاريخه المعاصر ، وبالفعل حفلت الجلسة الخامسة من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب لعام ١٩٤٤ والمنعقدة في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٥ برئاسة محمد حسن كبه[١]– رئيس مجلس النواب – إذ تمحورت مناقشاتها بالاستمرار في المذاكرة على خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة نيابة عن الملك فيصل الثاني الذي لم يكن قد بلغ سن الرشد[٢] على أعضاء مجلس الامة[٣]، وكان الشعب ينتظر هذا الخطاب لأنه أول اجتماع لمجلس النواب يعقد بعد الحرب لمعرفة خطة الحكومة في عهد السلم ومدى استجابتها للمطالب الشعبية بعد التضحيات التي قدمها العراقيون في سنوات تلك الحرب ، مستعرضا سياسة الحكومة[٤]في المجالين الداخلي والخارجي في الكلمة التي ألقاها علي ممتاز[٥] – نائب بغداد– معلقاً على ما ورد في خطاب العرش بشأن توفير المواد التموينية ، ولنستمع إلى حديثه: " تقول الحكومة في الجملة الأخيرة من القسم الخاص بموضوع التموين في خطاب العرش (والأمل وطيد بوصول كميات من هذه المواد) وهي تقصد المنسوجات، أني أود أن أوجه سؤالين ، السؤال الأول هل تستطيع الحكومة أن تبين للمجلس في هذه الجلسة ما هي كمية المنسوجات التي اتفقنا مع حكومتي بريطانيا وأمريكا على استيرادها خلال سنة ١٩٤٥، وبعبارة اخرى ما هي حصة العراق من المنتوجات القطنية من الحكومتين ... الامريكية"[٦] .

النصوص التي تتضمن آراء أعضاء المجلس على وضعها بالشكل المدون فيه في المحاضر ودون إجراء تصحيحات لغوية عليها وتم وضعها بين أقواس صغيرة .

١– محمد حسن كبه (١٨٩١– ١٩٦٤) : ولد في بغداد ، تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٥، انتخب رئيسا لمجلس النواب في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ ، أسندت إليه مناصب وزارية عدة. مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، جـ ٢ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٨.

٢– فيصل الثاني (١٩٣٥– ١٩٥٨) : من مواليد بغداد ، أصبح ملكا على العراق بعد وفاة والده الملك غازي عام ١٩٣٩ تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله ، تسلم سلطاته الدستورية في ٢ مايس ١٩٥٣ بعد بلوغه سن الرشد ، قتل مع أفراد أسرته في قصر الرحاب صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد إعلان الثورة . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ٣٢ .

٣– مجلس الأمة : ويتكون من مجلس النواب ومجلس الأعيان .

٤– وهي وزارة حمدي الباجه جي الثانية تكونت في ٢٩ آب١٩٤٤ واستقالت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦.

٥– علي ممتاز : كان نائبا عن لواء بغداد ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني (٢ كانون الأول ١٩٤٤ – ٣١ مايس ١٩٤٥) أصبح وزيرا للمالية في وزارة جميل المدفعي السادسة عام ١٩٥٣ . عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، ص ٣٠٢ .

٦– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٥) في ٣ كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص ٦٧ .

جاءت إجابة الحكومة العراقية وهي تلقي الضوء على بعض ملامح التوجه الأمريكي صوب العراق على تساؤلات النواب بشأن الحاجة إلى استيراد مواد ضرورية من الدول الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة على لسان يوسف غنيمة[١]- وزير التموين في أثناء انعقاد الجلسة العاشرة في ١١ كانون الثاني ١٩٤٥ التي جرى فيها مناقشة أعمال وزارة التموين ، وهو يحاول طمأنة الرأي العام والإشارة إلى حرص الحكومة على توفير تلك المواد للمواطنين من السوق الأمريكي والحصول على الدولار ليتسنى للعراق شراء ما يحتاجه من المواد الأساسية ، وإليكم نص كلمته وهو يخاطب النواب: " تطرق بعض النواب إلى الاستيراد وأعربوا عن آرائهم الثمينة في هذا الصدد وذلك يكون بمراجعة الحلفاء وعدم الكفاية بالجواب المزوق ، لأن في استطاعة الحكومة العراقية أن تشتري البضاعات وتجلبها هي بوسائط خاصة ، إنني أجيب على هذا القول أولا بشكر حليفتينا حكومة صاحبة ... وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ما ساعدتنا به في أوقات مختلفة للحصول على أقمشة وبضاعات متنوعة ، ولكن لا نزال في حاجة إلى أكثر من ذلك لاكساء الشعب ولإطعامه لتغطية الضروريات من الحياة ، فالحكومة غير غافلة عن التشبثات الفعالة ، بل قامت بما يجب عليها من واجبات وتستمر على ذلك بجسارة كما يرغب النواب المحترمون إنشاء الله تكون النتيجة مادة ملموسة وليس كلامنا مزوقاً، أما قضية الدولار فتستعمل الحكومة لتأمينه فيما يتيسر لها مقابل أثمان المواد المصدرة[٢]إلى أمريكا لتستعمله في سبيل الشراء بقدر ما تسمح به الظروف ، وبشأن سؤال النائب المحترم جميل عبد الوهاب[٣]- نائب بغداد - فيما إذا ردت الأموال التي طلبتها الوزارة ، فالمفهوم

١- يوسف غنيمة : عين وزيرا للتموين في وزارة حمدي الباجه جي الثانية، وكانت أطول وزارة مخضرمة عملت قرابة السنة في ظروف الحرب العالمية الثانية. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص ١٤٢.

٢- كان العراق يصدر التمور والأصواف وعرق السوق والمصارين (الأمعاء) إلى أمريكا منذ بداية القرن العشرين ، إذ تولت شركة ماك اندروز فوربس Mac Andrews Forbes)الأمريكية الإشراف على تجارة عرق السوس. سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، مطبعة القضاء، ط ١ ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣، ص ٦٢ .

٣- جميل عبد الوهاب (١٩٠٧ – ١٩٧٣): عرف بنزعته الوطنية وهو لا يزال طالبا في مدرسة الحقوق عام ١٩٣١ ، تولى مناصب قضائية ، انتخب نائبا عن لواء بغداد في أيلول ١٩٤٥ . مير بصري، اعلام السياسة، جـ ٢، ص ١٣٨ .

إن سؤاله يدور حول الأقمشة التي اشتراها العراق من البلاد المتحدة الأمريكية بتوسط مفوضيتنا، الجواب وصل نحو ثلثيها وننتظر وصول الرصيد"[١]، وهو ما يدلل على وجود أمريكي في الجانب الاقتصادي مع العراق لاعتبارات اقتصادية وسياسية تخدم المصالح الأمريكية في هذه المدة من تاريخ العراق المعاصر.

وفي الواقع فإن التبادل التجاري احتل حيزا واضحا في الاهتمام الأمريكي بالعراق وتزامن ذلك مع عدم تنفيذ بعض الشركات البريطانية التزاماتها المنصوص عليها في العقود او الاتفاقيات التي وقعتها مع السلطات العراقية ، بحكم هيمنة بريطانيا على مقاليد الأمور في البلاد وحرمانه من إحداث تطور في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، مما أضطر تلك السلطات إلى التوجه بأنظارها صوب الولايات المتحدة التي تصاعد دورها العالمي حينذاك ، لتقوم شركاتها على سبيل المثال لا الحصر بتزويد العراق بسيارات لنقل المواطنين وهي بحاجة ماسة لها بدلا من السيارات البريطانية ، وجسد تلك الآراء سلمان الشيخ داود[٢] –نائب بغداد– بالجلسة الثامنة والعشرين المنعقدة في ١ نيسان ١٩٤٥ التي شهدت تبادل النواب وجهات النظر بخصوص تلكؤ شركة اندروير البريطانية تجهيز الحكومة العراقية بـ(١٠٠) مائة باص لنقل الركاب، لاسيما وإن الأخيرة ستوقع قانون الإعارة والتأجير[٣]مع أمريكا ، مما ذكره الآتي: "أنا لا أعارض الإلغاء (إلغاء الاتفاق) إنما أعارض عدم العناية السريعة باتخاذ التدابير، فمثلا سوف يوقع فخامة علي جودت الأيوبي (رئيس الوزراء) على معاهدة قانون الإعارة والتأجير مع أمريكا ، ف (١٠٠) باص بالنسبة إلى أمريكا جد قليل فلا يهمها (١٠٠) باص أو (٥٠) باص ، فعلى الأقل يجب

١– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤، الجلسة (١٠) في ١١ كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص ١٣٢ – ١٣٣ .

٢– سلمان الشيخ داود : مثل لواء بغداد في مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني(٢ كانون الأول ١٩٤٤ – ٣١ مايس ١٩٤٥) . عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص ٣٠٢ .

٣– أصدرت الولايات المتحدة مرسوم أو قانون الإعارة والتأجير في آذار ١٩٤١ في عهد الرئيس روزفلت، أتاح لها إعارة أو تأجير أية مواد دفاعية لأية أمة يكون أمر دفاعها حيويا لأمن بلاده . ألن نيفينز، هنري ستيل كوماجر ، تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة أميل خليل بيدس، بيروت ، (د. ت)، ص ٣٤٩ .

أن نتشبث ، فكما نحن نطلب من إنكلترا أن تساعدنا كذلك يجب أن يطلب من أمريكا أن تساعدنا ضمن قانون الإعارة لجلب السيارات"[١].

ومن المعلوم أن التوجهات الأمريكية في بعض جوانبها تجاه العراق تركزت على محاولة تصدير السلع الأمريكية التي كانت حاجة العراقيين إليها قائمة ، مستثمرة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانوا يعيشونها في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع السلع والأجور، ونتيجة لتعالي الأصوات في داخل البرلمان والمطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات من شأنها تخفيف معاناة المواطنين المعيشية ، فقد لخص رشدي الجلبي[٢]–وزير التموين– موقف الحكومة من هذه المطالبة الشعبية، ونحيل إليكم في أدناه ما ذكره بشأن موضوع الدراسة بالجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة في ٨ مايس ١٩٤٦ في الفقرة (ج) من إجابته وهو يحاول تهدئة قلق المواطنين عبر مخاطبته الأعضاء من المجلس: "أن المادة المستوردة ترد الآن بكميات أكثر فأكثر ومن الإحصائيات التي لدي يمكنني من أن أصرح بأن ما يرد إلى العراق من السلع من الولايات المتحدة و... من بلاد العملة النادرة قد زاد ، ولا ريب إن هذه الأستيرادات ستؤدي إلى انخفاض آخر محسوس في الأسعار"[٣] .

ورد ذكر الولايات المتحدة في مناقشات مجلس النواب عند استعراض أعضائه لعلاقات العراق التجارية مع الدول الأخرى، وكانت هناك إشارات إلى قيام شركات أمريكية بتصدير إنتاجها من السيارات إلى العراق مقابل استلام أثمانها من قيمة البضائع التي كان يصدرها بعض التجار إلى الأسواق الأمريكية، حصل ذلك في أثناء انعقاد الجلسة الثامنة والثلاثين في ١٠ مايس ١٩٤٩ التي كان محور مناقشاتها يدور في كيفية منح الحكومة أجازات

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة (٢٨) في ١ نيسان ١٩٤٥ ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

٢- رشدي الجلبي(١٩١٧– ١٩٩٨): تولى وزارة التموين في حكومة توفيق السويدي الثانية تألفت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقالت في ٣٠ مايس ١٩٤٦ .

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٤) في ٨ مايس ١٩٤٦ ، ص ٣٣١ .

الاستيراد للتجار والضوابط المعمول بها ، وعكس وجهة النظر هذه عبد الرحمن الجليلي[١] – نائب الموصل – الذي ناشد الحكومة بأن تراعي مبدأ المساواة بين التجار في منح الرخص التجارية وأيضا بين مناطق العراق المختلفة عند اجتماع مؤتمر الغرف التجارية في مدينة الموصل ، اذ تحدث قائلا : " لقد رجا مؤتمر الغرف التجارية الوزارة أن تعيد النظر في أجازات الاستيراد وفي العملة النادرة، وهناك اقتراحات حول التجار الذين يعطون اجازات في تصدير أموال تجارية تعطيهم مقدار نصف الأموال التي يصدرونها بالعملة النادرة والنصف الثاني تتصرف به الحكومة لشراء الأموال الاقتصادية المفيدة ، أما أن يصدر التاجر العراقي مختلف البضائع إلى أمريكا ثم تدفع أثمانها إلى شركة أو شركتين لاستيراد السيارات فهذا ظلم للتجار وانتفاع للبعض القليل منهم ، نحن نريد نفع الأكثرية لانفع الأقلية ، فأرجو من معالي وزير المالية أن يعيد النظر في أمر الرخص وان توزع الرخص على الالوية كالبضائع ، وان تعطى العملات النادرة لمصدري الأموال العراقية فهم أحق من الذين يستوردون الأموال الأجنبية فقط "[٢] .

وصفت وزارة المالية هذه المعلومات التي أوردها نائب الموصل بأنها غير صحيحة مؤكدة رغبتها في منح أجازات الاستيراد لأكبر عدد من التجار الراغبين في اقتنائها دون تفرقة بينهم، وجاءت هذه الإجابة في الكلمة التي ألقاها خليل إسماعيل[٣]– وزير المالية – الذي كان حاضرا الجلسة المذكورة وهي تمثل شهادة رسمية على اتساع المصالح الأمريكية في العراق، ومما ذكره بقدر تعلق الأمر بسياسة وزارته بشأن موضوع البحث ما يأتي: "أني اتفق مع النائب المحترم في أمر توزيع العملات النادرة إلى اكبر عدد ممكن ، أما ربط أمر التصدير بالاستيراد فهذا أمر لا تبرره الأصول التجارية لان من يصدر لا يستورد وبالعكس ، وعلى كل حال فان وزارة المالية لا تعطي عملة لأحد أنما تعطي أجازة استيراد

١- عبد الرحمن الجليلي (١٩١٤- ١٩٩٦): من الأسرة الجليلية المعروفة في الموصل ، حاصل على شهادة الدكتوراه بالاقتصاد السياسي عام ١٩٤٦، انتخب نائبا عن لواء الموصل في حزيران ١٩٤٨، عين وزيرا للاقتصاد في ١٧ أيلول ١٩٥٣. مير بصري، اعلام السياسة، جـ٢، ص١٨١.

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٣٨) في ١٠ مايس ١٩٤٩ ، ص ٦١٧ .

٣- خليل إسماعيل : كان وزيرا للمالية في حكومة نوري السعيد العاشرة تكونت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ واستقالت في ١٠ كانون الأول من العام نفسه .

لمن بوسعه أن يستورد ويجيز ما يمكن تصديره من الفائض عند الحاجة لمن يتمكن للتصدير"[١] .

احتل القطن الأمريكي المصدر إلى العراق مكان الصدارة في المنتجات الزراعية التي اخذ معمل النسيج يستخدمها لإنتاج الملابس المحلية بعد شرائها بالدولار ، وبمناسبة الاستمرار في المذاكرة على تقرير لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش ، أستعرض رفيق السيد عيسى[٢]– نائب المنتفك – ما يدور بين أوساط الناس فيما يتعلق بجدوى استيراد القطن من الولايات المتحدة بالجلسة الثامنة عشرة المنعقدة في ١ آذار ١٩٥٢ ، ومستفسراً من الحكومة عن إمكانية الإفادة من القطن العراقي الذي من المحتمل أن يغطي الحاجة والاستهلاك المحلي ، ولنستمع إلى ما قاله : " وجاء في خطاب العرش أيضا ما يلي (ومن مبادئ الحكومة حماية الصناعة الوطنية من المزاحمة الأجنبية وعدم السماح باستيراد ما يمكن الاستعاضة عنه بالمنتوج المحلي) فإذا كان هذا من خطة الحكومة الحاضرة فلم سمحت باستيراد ثلاثة آلاف بالة قطن من أمريكا بمبالغ من الدولارات خصصت لاستيراد البضائع الضرورية ، ألا يوجد في العراق ما يسد الحاجة ، ولكن لعل للحكومة عذرا في ذلك، إذ إن مصلحة معمل النسيج قد تقتضي استيراد القطن من أمريكا بهذه الدولارات المخصصة لاستيراد البضائع الضرورية الأجنبية"[٣] .

من جانب آخر ارتفعت الأصوات داخل مجلس النواب وهي تدعو الحكومة إلى إعادة النظر في سياسة فرض الضرائب على الشركات الأمريكية المصدرة للسيارات إلى العراق وإخضاعها لنظام الضرائب أسوة بالشركات الأجنبية الأخرى، بسبب الأرباح الكبيرة التي تحصل عليها بالمقارنة مع شركات أخرى تقوم بإنتاج سلع وبضائع نافعة لأفراد المجتمع ومحققة أرباحا أقل من الأولى وربما ليست ذات أغراض سياسية، وانتهز نجيب

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٣٨) في ١٠ مايس ١٩٤٩ ، ص ٦١٨ .

٢- رفيق السيد عيسى : اصبح نائبا عن لواء المنتفك بعد استقالة سعدون الياسين، الدورة الانتخابية الثانية عشرة،الاجتماع الاعتيادي الرابع(١ كانون الأول ١٩٥١–٣٠ حزيران ١٩٥٢). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، جـ١٠ ، ص٣٠٥–٣٠٦ .

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (١٨) في ١ آذار ١٩٥٢، ص ٢٧٠ .

الصائغ[١] –نائب الموصل – فرصة مداولة النواب بشأن سياسة الحكومة الخاصة بفرض ضرائب على بعض الشركات عند مناقشتهم اللائحة المعروضة عليهم في أثناء انعقاد الجلسة السابعة عشر في ٩ نيسان ١٩٥٣ متسائلا: "أنا لا أدري لماذا اهتمت الحكومة كثيرا بنسبة الأرباح التي تحصل عليها بعض الشركات التي تنتج مواداً مفيدة وتعتبرها أرباحا طائلة وهي كما ذكرت (١٠٠%)، في حين أن هناك شركات أخرى أو أشخاص آخرين يربحون باعتراف من الحكومة (٢٠%) أو (٢٥%) دون أن تخضع أرباحها للضريبة، مثال ذلك شركات أو وكالات السيارات الأمريكية هذه الوكالات تستورد السيارات بدولار يمنح لها من الحكومة وهي من حصة الشعب ، وعندما تستورد هذه السيارات تقوم الحكومة بوظيفة دلال بمعنى أن صاحب الشركة جالس يأخذ الدولار ويستورد السيارة ولجنة التموين العليا ومجلس الوزراء بأجمعه يصبح دلالا ويبيع السيارات ، ويأخذ صاحب الشركة (٢٥%) والآن خفض إلى (٢٠%) وإذا جمعتم أرباح بعض هذه الشركات تجدونها أعلى من أرباح هذه الشركة، فأرجو من معالي وزير المالية أن يسحب هذه اللائحة الخاصة بفرض الضرائب على بعض الشركات"[٢] .

وعلى ما يبدو من الآراء التي طرحها نواب البرلمان في أثناء منقاشاتهم داخل مجلس النواب والموجهة إلى الحكومات العراقية المتعاقبة ، أن هناك تأثيرا ملحوظا في وجود انعكاسات للسياسة الأمريكية على حياة العراقيين الاقتصادية لدرجة منافسة بضائعهم للمنتجات الغذائية المحلية ، وبهذه المناسبة حذر عبد اللطيف جعفر[٣]– نائب البصرة – الجهات الرسمية من مغبة مزاحمة الشعير الأمريكي للإنتاج الوطني من هذه المادة،

١- نجيب الصائغ (١٩١٣ – ٢٠٠٠) : من مواليد الموصل ، تخرج من كلية الحقوق في بغداد، مارس المحاماة ، أنتخب نائبا عن لواء الموصل في آذار ١٩٤٧ وحزيران ١٩٤٨، أعيد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤. مير بصري، اعلام السياسة ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ .

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢، الجلسة (١٧) في ٩ نيسان ١٩٥٣ ، ص ٢٧٨ .

٣- عبد اللطيف جعفر (١٩٢٢– ١٩٩٠) : ولد في البصرة من أسرة تعمل في التجارة ، درس بالجامعة الأمريكية في بيروت ، أنتخب نائبا عن لواء البصرة في حزيران ١٩٤٨ ، ثم أعيد انتخابه للنيابة في حزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ ومايس ١٩٥٨. مير بصري ، اعلام السياسة، جـ٢، ص ٤٥٦ .

حصل ذلك عقب إعلان خليل كنه[١]– رئيس المجلس – في أثناء انعقاد الجلسة الثالثة والعشرين في ٣ آذار ١٩٥٨ أن المادة الاولى من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية في مرسوم اعانة تصدير الشعير رقم (١) لسنة ١٩٥٧ ، ولنستمع معا إلى نص حديثه: "سادتي لقد تطرقت اللجنة التي أنيط بها دراسة مشكلة أسواق الشعير العراقي إلى تبيان الأسباب الحقيقية التي أدت في الموسم السابق إلى عدم أقبال الشركات الأجنبية على شراء الشعير العراقي، وها أنا أذكر لحضرتكم بعض هذه الأسباب ... النقطة الثالثة: مزاحمة الشعير الأمريكي فدرا رقم (٣) الذي يعتبر المزاحم الأكبر للشعير العراقي نظرا لقلة أجور النقل البحري[٢] وسرعة التسليم وتوفير كميات كبيرة منها في أي وقت كان جاهز للشحن" [٣] .

يمكن القول أن الصفحات السابقة أبرزت لنا حقيقتين أولهما: التسليم بوجود مصالح تجارية بين أمريكا والعراق منذ فترات تاريخية سابقة لمدة الدراسة اتخذت أشكالا مختلفة، تم الكشف عن بعضها في مناقشات أعضاء مجلس النواب، وثانيهما: وجود رأي محلي يعبر عن دعوة متزايدة لتلبية حاجة المواطنين المعيشية ، لكن النواب حذروا في الوقت نفسه الأوساط الحكومية ونبهوا المسؤولين فيها من مخاطر تزايد البضائع الأمريكية في الأسواق المحلية لدرجة صارت تهدد أنتاجهم المحلي من المواد الغذائية، وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي يتعرض لمخاطر حقيقية .

٢– الشركات الأمريكية ونفط العراق واستثمار ثرواته المعدنية :

أدركت الولايات المتحدة أهمية نفط العراق قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية لأثره في العمليات الحربية، وتزايد ذلك الاهتمام بعد انتهاء الحرب في الرابع عشر من آب ١٩٤٥. ومن المفيد التذكير أن الشركات المساهمة في شركة نفط العراق تملكها شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية وهولندية ، وقد تزايد الاهتمام الأمريكي بالعراق بوصفه من الدول المنتجة المعروفة لهذه المادة الحيوية في العالم منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، الذي شهد تحولا في سياسة أمريكا نحو العراق فضلا عن ضعف الدور

١– خليل كنه: انتخب رئيسا لمجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥٧.

٢– يتم ذلك بنقله بحرا من الموانئ الأمريكية إلى ميناء البصرة العراقي .

٣– محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٢٣) في ٣ آذار ١٩٥٨، ص ٣٩٣ .

البريطاني في المنطقة ، وكان الرأي العام منشغلا في متابعة المفاوضات[١]التي كانت تجري بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في أراضيه، وهو يأمل من ورائها أن يستعيد العراق حقوقه المشروعة في نفطه ، خاصة إذا علمنا ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على شركات النفط لتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح في الشرق الأوسط التي تحوي نصف احتياط النفط المعروف في العالم والحيلولة دون لجوء الدول المنتجة في المنطقة إلى تأميم النفط ، مثلما حصل في إيران، ومن البديهي أن تساهم الشركات الأمريكية في عمليات استخراج وتصدير النفط فضلا عن قيامها بتنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بالقطاع النفطي ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إقامة المصافي لتكرير النفط الخام في البلاد ، وكشف عن حقيقة هذه التوجهات الأمريكية فائق السامرائي[٢]– نائب بغداد– خلال مناقشة أعضاء البرلمان لما يفترض أن يحصل عليه العراق من الحصة العادلة التي يستحقها من أرباح النفط بالجلسة الثانية والأربعين المنعقدة في ٥ مايس ١٩٥١ ، ولندعه ينقل لنا ما يدور في الشارع العراقي بشأن هذا الموضوع: " أما قضية الخلاف بين الحكومة وشركات النفط في العراق ، فأود أن أجمل بعض نقاط الخلاف الأخرى وهي...

٣– الحصة العينية وقد أصبحت هذه ضرورية جدا بعد اعتزام الحكومة على تأسيس المصفى، ولابد من الإشارة إلى إنه لما أوفدت الحكومة أحد كبار موظفيها للمباحثة مع الشركات العالمية حول استعدادها لتأسيس وتجهيز المصفى من أمريكا ، عرضت أحدى هذه الشركات[٣]العالمية (وهي شركة كيلوك الأمريكية) على العراق قيامها بأعباء تأسيس وتجهيز المصفى من دون أن يدفع نقدا بل تستوفى قيام المصفى نفطا خاما"[٤].

١– لمزيد من التفاصيل عن توصل الحكومة وشركات النفط العاملة في العراق إلى اتفاقية مناصفة الأرباح في ٣ شباط ١٩٥٢ ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في العراق ١٩٢٥– ١٩٥٢، بغداد ، ١٩٨٠، ص٣٥١–٣٨١ .

٢– فائق السامرائي: كان نائبا عن لواء بغداد (١٩٤٨–١٩٥٢) من مؤسسي حزب الاستقلال والداعين إلى فكرته، ينظر عن حياته والوظائف التي تقلدها : أمينة داخل شلش التميمي ، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق (١٩٠٨–١٩٧٩) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٣– وقعت هذه الشركة عقدا مع الحكومة العراقية في ١٦ حزيران ١٩٥١ لإنشاء مصفى الدورة .

٤– محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، للاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٤٢) في ٥ مايس ١٩٥١ ، ص ٧٢٢ .

ومن الأمور التي تدلل على وجود أنشطة أمريكية في العراق هو ما يتصل بقيام شركات أمريكية (كشركة آرثر دى – لتل) بعمليات المسح البري والجوي بهدف الإفادة من المعادن الموجودة في المناطق الشمالية ، وهي مواضيع علق عليها العراقيون آمالا في أن تكون منطلقا لإنعاش اقتصاد بلادهم وتحسين أوضاعهم المعيشية والتي جرى بحثها من قبل النواب في أثناء مناقشتهم أعمال وزارة الاقتصاد بالجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لعام ١٩٥١ والمنعقدة في ٢٣ شباط ١٩٥٢ ، إذ أثار محمد مشحن الحردان[١] – نائب الدليم – هذا الموضوع معربا عن أمله بحقيقة وجود مثل هذه الأعمال وعلى النحو الآتي: "... ثم قضية المعادن أخبرنا معالي وزير الاقتصاد (عبد المجيد محمود) [٢] في اللجنة أن هناك شركة أمريكية قامت بالاتصال مع الحكومة لأجل استثمار المعادن الموجودة في شمال العراق ، وأن الشركة قامت بكشوف مختلفة سواء عن طريق المسح البري أو المسوح الجوية ، فأرجو من معالي الوزير أن يذكر لنا ما إذا كانت الشركة توصلت إلى نتيجة مشجعة ربما تكون لها آثارا حسنة بالنسبة للعراق"[٣] .

احتلت المشاريع الأمريكية بصدد الإفادة من المعادن الموجودة في العراق والعمل على استثمارها جانبا من استفسارات طرحها أعضاء مجلس النواب بعد أن اتخذت تلك الأعمال الأمريكية لنفسها واجهات جديدة تحمل أسماء شركات تجارية ، وهو الأمر الذي أثاره عبد الرحمن الجليلي – نائب الموصل– في الجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في ٢١ مايس ١٩٥٣ ومتسائلا من ضياء جعفر[٤] – وزير الاقتصاد –عن ما تردد من وجود

١- محمد مشحن الحردان : كان نائبا عن لواء الدليم ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع (١ كانون الأول ١٩٥١– ٣٠ حزيران ١٩٥٢). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص ٣٠٦ .

٢- عبد المجيد محمود: كان وزيرا للاقتصاد في حكومة نوري السعيد التي توصلت إلى عقد اتفاق مع الشركات النفطية في ٣ شباط ١٩٥٢ . نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٤١٣.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (١٤) في ٢٣ شباط ١٩٥٢ ، ص ٢٠٨ .

٤- ضياء جعفر (١٩١١ – ١٩٩٢) : من مواليد بغداد ، حاصل على شهادة الدكتوراه بالهندسة الآلية من جامعة برمنغهام عام ١٩٦٣ ، كان نائبا عن لواء بغداد، عين وزيراً للاقتصاد للمرة الثانية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ . مير بصري ، اعلام السياسة، جـ٢ ، ص ١٤٣ .

شركة تحمل أسم (شركة النحاس) ، ولم يتأخر رد وزير الاقتصاد الذي وثقته الجلسة المذكورة في السطور الآتية : " أما قضية شركة النحاس فأني مع الأسف لم أسمع بهذه الشركة ، وكنت أود لو أن النائب المحترم عبد الرحمن ألجليلي يذكر اسم الشركة ، وقد توليت مهام وزارة الاقتصاد عدة مرات من سنة ١٩٤٩ إلى الآن ولم أسمع بهذه الشركة . فأني أقول له أني كوزير اقتصاد لم أحابي الشركات الإنكليزية ضد الأمريكية ، وقد عرف عني عندما توليت شؤون التموين ودفعت بأهم الشركات الإنكليزية إلى المحاكم بقناعتي بأنها قد خالفت القوانين المرعية ، أما موضوع المعادن فأذكر مثلا أني علمت بطريق الصدفة منذ ثلاث سنوات فأكثر إنه هناك شركة تقدمت بطلب لاستخراج بعض المعادن ومنها النحاس ، وقد مضت السنوات الثلاث على هذا العقد ولم نسمع بعد شيئا عن هذا الموضوع ، وقد تكون جنسية الشركة هي السبب بأن يطوى هذا العقد فلو كانت الشركة بريطانية لكان الاهتمام بها أكثر "[١] .

ومرة أخرى يثير عبد الرزاق الحمود[٢] – نائب البصرة – موضوع نشاط الشركات الأمريكية العاملة في مجال استثمار المعادن في العراق وسط صمت الأوساط الحكومية وعدم إعلانها عن طبيعة تلك الاستثمارات وأسماء الشركات الأمريكية وسير المفاوضات بشأنها في الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة في ٢١ شباط ١٩٥٤ ومطالبا بما يأتي: "وبهذه المناسبة أتقدم إلى معالي وزير المالية وإلى معالي وزير الاقتصاد لتنوير المجلس عما تم من المفاوضات مع شركة تكساس الأمريكية حول الكبريت ، إن البيان الرسمي جاء مقتضباً وأثار القيل والقال ونريد أن نعرف من الحكومة ما هي المعروضات من الوزارة وما هي الاستجابة من الشركة ، إذ أن بقاء المجلس والشعب في ظلام عن معرفة هذه المفاوضات والتي هي ذات أثر كبير في الاقتصاد العراقي ومما تجعل علاقة الشعب بالحكومة غير ودية والسلام"[٣] .

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢، الجلسة (٣١) في ٢١ مايس ١٩٥٣، ص ٦٣٨ – ٦٤٠ .

٢- عبد الرزاق الحمود : حاصل على شهادة الحقوق ، مارس المحاماة ، انتخب نائبا عن لواء البصرة في حزيران ١٩٤٨، أعيد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣ . مير بصري، اعلام السياسة، جـ ٢، ص ٤٥٦ .

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٢٢) في ٢١ شباط ١٩٥٤، ص ٤٨٥ .

في أثناء ذلك ، أشيع بأن الحكومة العراقية تنوي منح إحدى الشركات الأمريكية ودون ذكر أسمها (وهي شركة بار سون) عقدا لاستثمار الكبريت ، وإزاء هذا فقد انتقدت جريدة لواء الاستقلال في عددها الصادر في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٤ موقف الحكومة ونشرت مقالاً لـ" محمد صديق شنشل" حمل عنوان "النصر للأحرار المؤمنين " جاء فيه " ... بأنه بدلا من تأميم مشاريع النفط وقيام الدولة باستغلال الكبريت وغيره من المعادن والاستعانة بالخبرة لقاء أجور محددة تبدو اليوم إمارات مؤامرة يراد منها خلق " امتياز " جديد للكبريت تمنح للشركات الأمريكية فيه حصة الأسد كما كان للإنكليز حصة الأسد في النفط"[١] ، هذا الغموض الذي رافق موضوع الاستثمارات الأمريكية في استكشاف المعادن دفع نواب البرلمان إلى الاستفسار من الجهات الرسمية في مدى صحة الأخبار عن وجود مفاوضات بهذه الخصوص ترد من حين لآخر ، وهو الأمر الذي حفلت به الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤ والمنعقدة في ١٥ كانون الأول من العام نفسه في السؤال الذي طرحه توفيق السمعاني[٢]– نائب الموصل – والموجه إلى نديم الباجه جي[٣]– وزير الاقتصاد – بشأن استثمار معدن الكبريت في العراق دون الاشارة بالاسم الى الشركات الامريكية وهذا نصه : "منذ فترة طويلة نسمع بموضوع استثمار معدن الكبريت في العراق ونسمع بمفاوضات جرت وتجري لهذه الغاية، فهل لمعالي وزير الاقتصاد أن يوضح للمجلس المحترم والرأي العام ما تم من أمر هذا الموضوع والمراحل التي أجتازها"[٤] .

١- حسين شذر ، العراق وأمريكا (١٩٤٥ – ١٩٥٨) دار الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٤٧ .

٢- توفيق السمعاني : أنتخب نائبا عن لواء الموصل ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول(١ كانون الأول ١٩٥٤– ٣١ مايس ١٩٥٥) . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، جـ١٠ ، ص ٣١١ – ٣١٣ .

٣- نديم الباجه جي : كان ضمن الوفد الذي شارك في مفاوضات الامتيازات النفطية مع الشركات الغربية، عين وزيرا للاقتصاد في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، تكونت في ٣ آب١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥ .

٤- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (٤) في ١٥ كانون الأول ١٩٥٤ ، ص ٢٧ .

ومن الجدير بالذكر إن الغموض الذي أكتنف أعمال الشركات الأمريكية في مجال استثمار ثروات العراق المعدنية وعدم الإفصاح عن أسماء بعض تلك الشركات من المسؤولين الأمريكيين والعراقيين ، أثار عددا من الأسئلة وعلامات الاستفهام التي طرحها نواب البرلمان في محاولة إزالة ذلك الغموض والكشف عن حقيقة مثل تلك الشركات وأعمالها، ويلاحظ عدم خلو أية جلسة برلمانية من الخوض في هذا الموضوع لما كان يعقده العراقيون من آمال في حصولهم على موارد مالية من تلك الاستثمارات تسهم في إحداث تطور فعلي في مناحي حياتهم المختلفة .

ظل الرأي العام العراقي تواقا الى معرفة الأخبار التي ذكرت عن وجود مفاوضات بين الحكومة وجهات أجنبية لاستثمار معدن الكبريت في العراق ، وتساءل نواب البرلمان عن حقيقة هذه الأخبار وطالبين من المسؤولين الرد عليها، لاسيما وإن عوائد مالية ستدر على العراق إذا ما تم الإسراع في استثمار الكبريت لصالح الشعب الذي هو بحاجة ماسة إلى تلك الموارد للنهوض في أحواله الاقتصادية والاجتماعية، وجسد ذلك توفيق السمعاني – نائب الموصل – في السؤال الذي قدمه إلى نديم الباجه جي – وزير الاقتصاد – في أثناء انعقاد الجلسة الحادية والثلاثين في ٢٨ آذار ١٩٥٥: "منذ مدة طويلة نسمع بموضوع استثمار معدن الكبريت في العراق ونسمع بمفاوضات جرت وتجري لهذه الغاية ، فهل لمعالي وزير الاقتصاد أن يوضح للمجلس المحترم والرأي العام ما تم من أمر هذا الموضوع والمراحل التي أجتازها" ، وقد رد وزير الاقتصاد على سؤال نائب الموصل بالجلسة نفسها في إشارته إلى عدم موافقة الجهات الحكومية على عرض تقدمت به إحدى الشركات الأمريكية ودون أن يعلن عن ذكر أسمها في استثمار معدن الكبريت، ومما قاله الآتي: "لقد تقدمت إحدى الشركات الأمريكية بطلب امتياز استثمار الكبريت وقد درست الحكومة العروض والتقارير التي تقدمت بها الشركة فوجدتها غير صالحة ، فرفضت الحكومة عروض هذه الشركة وقررت لهذا الغرض أن تستقدم الخبراء من البنك الدولي للأعمار لدرس موضوع استثمار الكبريت في العراق لتقرر ما تراه مناسبا بهذا الخصوص"[١].

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (٣١) في ٢٨ آذار ١٩٥٥، ص ٦٤٦ .

عاود توفيق السمعاني الحديث مرة أخرى مجددا رغبة العراقيين في استثمار ثرواتهم الوطنية في أقرب وقت ممكن مقدراً للحكومة موقفها الذي أوضحه وزير الاقتصاد على أن يكون الاستثمار لصالح العراق ووفق شروط تخدم مصالح شعبه، وجاء موقفه موثقا في تلك الجلسة ونقتطف من حديثه السطور الآتية المتصلة بهذه الدراسة: "في الوقت الذي نحن نحرص عليه السرعة في استثمار هذا المعدن الكبير علينا أن نحرص ونقدر الحكومة على موقفها فيما إذا حرصت على سلامة الشروط التي تتقدم بها الشركات لاستثمار هذا المورد الثمين"[١].

تكرر طرح مسألة استثمار المعادن الوطنية وأهمها الكبريت من قبل الشركات الأمريكية، إذ راح بعض أعضاء مجلس النواب يلحون على الحكومة أن تعطيهم جوابا على ما ذكر من أعطاء امتياز استثمار الكبريت إلى إحدى تلك الشركات، أملا في الإفادة من عوائده المالية في إحداث التطور المنشود للبلاد ، وقد انبرى إبراهيم الحمداني[٢] – نائب الموصل– في أثناء انعقاد الجلسة الثالثة عشرة في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦ ليعبر عن تلك الآراء: " ... والنقطة الثانية ما هي الأعمال التي قامت بها الوزارة للقيام بالمسح المعدني وهو موضوع حيوي جدا ، إذ به نتمكن من معرفة توفير المعادن في العراق ، وقد أثرت موضوع كبريت الموصل في اللجنة المالية ووعدني معالي وزير الاقتصاد (نديم الباجه جي) بالعمل على إخراج هذه الفكرة وإعطاء الامتياز عندما تتقدم الشركات بشروط تحقق مصلحة البلد"، وأعقبه في الكلام زميله شاكر ماهر[٣]– نائب بغداد – الذي خاطب وزير الاقتصاد بالكلام الآتي: "اسأل معالي وزير الاقتصاد عن استثمار الكبريت في شمال

١- المصدر نفسه.

٢- إبراهيم الحمداني: كان نائبا عن لواء الموصل ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (١ كانون الأول١٩٥٥–٣١ مايس ١٩٥٦) . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، جـ١٠ ، ص ٣١١ .

٣- شاكر ماهر (١٩٢٠ – ١٩٧٣): من مواليد سامراء ، أكمل دراسته في الحقوق وزاول المحاماة، انتخب نائبا عن سامراء (لواء بغداد) في أيلول ١٩٥٤ إلى آذار ١٩٥٨. مير بصري، اعلام السياسة، جـ٢ ، ص ٤٦٣ .

العراق وعن شركة تكساس وما هي العوامل التي أدت إلى عدم إرساء العطاء عليها ؟ أرجو أن يبين معالي الوزير ما جد في هذا الموضوع للمجلس العالي"[١] .

أجاب وزير الاقتصاد عن السؤال الذي وجهه النائبان المذكوران في الجلسة نفسها، وإليكم نص إجابته: "أما موضوع الكبريت فإن الشروط المعروضة علينا من قبل الشركة التي طلبت امتياز فهي شروط غير مرضية بالنسبة إلى العراق ، فالشركة طلبت احتكار لمدة (٥٠) سنة بدون أن تضع حد أدنى للإنتاج السنوي ، ولما سألت عن ذلك أوضحت أن هناك أسبابا فنية تحول دون إعطاء هذا التعهد ، وحيث إن العوامل في كلتا الحالتين متشابهة من الوجهة الفنية فلم ترى الحكومة سببا يحول دون الإصرار على هذه النقطة ، إن الدعاية حول إنتاج الكبريت هو كون الايرادات التي قد يحصل عليها العراق منه تضاهي واردات النفط هو مبالغ فيه كثيرا "[٢] .

على إن ما يمكن ملاحظته من سير مناقشات مجلس النواب العراقي متابعة اعضائه في العديد من الجلسات أخبار المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة العراقية وشركات أمريكية لاستثمار النفط والغاز[٣]ومعدن الكبريت في العراق لاهمية مثل هذه الاستثمارات في توفير موارد مالية يمكن أن تسهم في إنعاش أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، مما يشير بوضوح إلى تعاظم التوجهات الأمريكية الرامية إلى تقوية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة بعيد منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، وبالفعل أستهل محمود بابان[٤] – نائب اربيل – كلمته التي ألقاها بمناسبة استعراض سياسة الحكومة في الجانب الاقتصادي في أثناء انعقاد الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب في

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥، الجلسة (١٣) في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ٢١٨ – ٢١٩ .

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .

٣- اشارت المصادر التاريخية إلى تبني مجلس الأعمار موضوع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في حقول كركوك بهدف إقامة مشاريع صناعية لإنتاج السماد والكبريت والإسمنت ، وقد أحال المجلس دراسة الموضوع إلى شركة ردس ، وليم ، يريس ، الأمريكية التي تصدت لتنفيذ المشروع على مرحلتين . عبد الله شاتي عهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٢- ١٠٣ .

٤- محمود بابان : أصبح نائبا عن لواء أربيل في هذه الدورة الانتخابية بعد أن مثل لواء كركوك في مجلس النواب في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

٢٦ شباط ١٩٥٧ وهي متعلقة بأعمال وزارة الاقتصاد: "سادتي أبدأ الكلام حول وزارة الاقتصاد بجملة أسئلة أوجهها إلى معالي وزير الاقتصاد (نديم الباجه جي) وأرجو أن أسمع منه جوابا مقنعاً، أبدأ بالسؤال الأول سائلا عن نتيجة المفاوضات بين وزارة الاقتصاد وشركة (اي بى سي) حول استغلال الغاز الطبيعي ، لقد سمعت ان شركة نفط كركوك و(اي بى سي) تريد أن تحتكر هذا الغاز الذي يخرج من حقول آبار كركوك وإن هذا الغاز يخرج من آبار عراقية سواء في كركوك أو خانقين أو البصرة ، وإنه من حق الحكومة العراقية فإن قلنا هذا القول لا نبتدع قاعدة جديدة ولنا أمثلة في إيران وفنزويلا إنها تستخدم هذا الغاز بدون دفع تعويض ، فأرجو أن يوفق معالي وزير الاقتصاد في مهمته وينجز هذا المشروع المهم الحيوي للبلد ، ثم أسأل عن فتح باب المفاوضات بين الحكومة وشركة النفط حول الخلافات عن عائدية النفط للشركة السابقة وتفضل معالي وزير الاقتصاد في اللجنة المالية وقال أن الموضوع في التحكيم ، ولكني أرجو أن أسمع جوابا حاسما في الموضوع بالنظر لمضي مدة طويلة على المفاوضات ، ثم أسأل عما إذا كان قد توفر لدى معالي وزير الاقتصاد والمعلومات اللازمة بعد مجيء مدير شركة النفط إلى بغداد بعد سفره إلى سوريا وما إذا كان من الممكن أن ينبئنا بنتيجة مفاوضات الشركة عن ضخ النفط إلى الموانيء السورية واللبنانية ويعلمنا عن احتكار الكبريت وهل تقدمت شركات أخرى تطلب الامتياز"[١].

جاءت إجابة الحكومة العراقية موثقة في الجلسة نفسها في إعلان نديم الباجه جي – وزير الاقتصاد – الصريحة عن وجود مفاوضات تجريها الحكومة مع شركات النفط الغربية وهناك مفاوضات بشأن امتياز استثمار الكبريت مع شركات أمريكية نقتطف منها ما يتصل بجوهر موضوع البحث: "إن الوزارة تقوم بمفاوضة شركات النفط في الوقت الحاضر للحصول على الغاز الطبيعي بسعر الكلفة ، وقد تجري المفاوضات مع مدير الشركة لتسوية الضخ وقد امتنعت السلطات السورية حتى تنسحب القوات اليهودية[٢] من قطاع غزة وخليج العقبة، أما قضية الامتياز فلقد تقدمت شركة أخرى غير هذه الشركة قبل

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١١) في ٢٦ شباط ١٩٥٧ ، ص ٢٢٢ .

٢- لمزيد من التفاصيل عن احتلال الصهاينة للأراضي العربية يمكن الرجوع إلى صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة(١٩٤٥- ١٩٥٦) معهد الدراسات العالي، القاهرة، ١٩٦٨، ص٩١.

سنتين طالبة امتياز الكبريت بشروط أفضل من شروط شركة تكساس ، وقد أتصلنا بالسفارة العراقية في أمريكا والسفارة الأمريكية في بغداد لمعرفة إمكانية الشركة وكفاءتها المالية قبل النظر في طلبها"[١] .

أثار إعلان وزير الاقتصاد بعدم التوصل إلى اتفاق مع شركات النفط قلق العراقيين بسبب تجاهلها حقوق الشعب بثرواته الوطنية، كما كثر الكلام بين الأوساط الرسمية في إمكانية تعامل العراق مع الشركات الأمريكية منفردة، وتزامنت هذه الدعوات مع توصل المملكة العربية السعودية وتلك الشركات إلى اتفاقية[٢] حققت لها فوائد اقتصادية نتيجة زيادة حصتها من واردات النفط ، وشهدت الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ١٠ آذار ١٩٥٧ الآراء التي قدمها محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – والمعبرة عن رغبة عراقية بالإفادة من تلك الشركات: "أن البيانات التي أدلى بها معالي وزير الاقتصاد بخصوص عدم توصل الحكومة إلى نتيجة مع الشركات حول فرق الأسعار فإنها بيانات مع الأسف الشديد كانت مؤسفة ، والسبب هو إن شركات النفط لا تقدر المسؤوليات التي تقع عليها نحو هذا البلد الذي فسح لها مجالا واسعا وربحت منه المال الكثير ، وقد كان من واجبها أن تقدر إن حسن النية يجب أن يسود أعمالها أما إذا بقيت على هذا الأسلوب وعدم التقيد بالاتفاقيات وعدم وضعها حسن النية في علاقاتها وحساباتها ، فإن ذلك سيضطر المعنيين أن يفكروا في أيجاد مخرج لهذا المأزق خاصة وقد وجدنا الشركات الأمريكية التي عملت مع المملكة السعودية قد توصلت إلى اتفاقيات وتسويات ، بعد مدة وجيزة من الاختلافات التي طرأت بينهما ، فأنا احذر الشركة من مغبة هذا الاتجاه وأرجو مخلصا أن تصل قريبا مع الحكومة إلى حل مرض"[٣] .

شهدت الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٨ إعلان خليل كنه –رئيس مجلس النواب– أن المادة الأولى من المنهاج الاستمرار في المذاكرة على لائحة

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١١) في ٢٦ شباط ١٩٥٧، ص ٢٢٧ .

٢- ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٩٣-٤٠١ .

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١٤) في ١٠ آذار ١٩٥٧ ، ص ٢٨٢ .

قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية ، وفيها أجاب محمد مشحن الحردان[١] –وزير الاقتصاد – عن الملاحظات التي أوردها بعض نواب البرلمان بشأن تقييم السياسة الاقتصادية للحكومة ، ونذكر هنا ما قاله بشأن استثمار الكبريت بواسطة إحدى الشركات الأمريكية: " ... أما موضوع الكبريت فإن الدراسات الموجودة في وزارة الاقتصاد قد وضعت في اعتبار ان هذه الثروة يجب ان تستغل ، بيد ان العروض التي تقدمت بها الشركات في وقته صادفت عدم القبول لأننا طلبنا منها أن تحدد كمية الإنتاج وأبدت هذه الشركات بعض الملاحظات ، وأعتقد إن الشركة التي تقدمت بعروضها حصلت على امتياز مماثل في المكسيك واستطاعت أن تنتج مليون طن سنويا فأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الكبريت في العالم ، والوزارة معنية بدراسة هذه الأمر وستضع السياسة التي ستضمن للشعب استغلال ثرواته المطمورة على أساس أن تضمن أكبر ربح ممكن ، ثم أن انخفاض أسعار الكبريت في العالم لا يشجع على إعطاء امتيازه بسرعة إلى هذه الشركات"[٢] .

أثير موضوع قيام الشركات الأمريكية باستثمار الكبريت في العراق مجددا بالجلسة التاسعة عشرة المنعقدة في ٥ شباط ١٩٥٨ ، على لسان محمد فخري الجميل[٣] –نائب ديالى– الذي دعا وزارة الاقتصاد إلى تأسيس شركة وطنية تتولى استغلال هذا المعدن وبمعونة شركات أجنبية ، وفي أدناه نص كلمته ذات الصلة بموضوع البحث: "... الموضوع الثالث الذي وددت أن أتكلم حوله هو موضوع الكبريت أن المعلومات التي أدلى بها معالي الوزير أمام اللجنة المالية كانت مطمئنة ، وأعتقد أن الشركات التي تستطيع أن تستغل الكبريت المدفون في العراق هي شركات محدودة كشركة تكساس ومر فري يورث وشركات أخرى ، هذه الشركات اتصلت بالحكومة في أوقات مختلفة للاتفاق معها على استغلال هذا المعدن الطبيعي الذي ربما يزيد الموارد منه على واردات النفط ، وأعتقد أن

١– كان وزيرا للاقتصاد في حكومة عبد الوهاب مرجان تألفت في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧ واستقالت في ٢ آذار ١٩٥٨ .

٢– محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٣) في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص ٢٠٦–٢٠٧ .

٣– محمد فخري الجميل: كان نائبا عن لواء ديالى ،الاجتماع الاعتيادي الرابع (١كانون الأول ١٩٥٦– حزيران ١٩٥٧) جدد انتخابه حتى ٩ حزيران ١٩٥٨ . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق جـ١٠، ص ٣١٢ – ٣١٥ .

المسألة لم تنته إلى وضع حاسم وأعتقد لو تفكر الحكومة بتأسيس شركة عراقية برؤوس أموال عراقية وتساهم بها الحكومة عن طريق المصرف الصناعي لاستغلاله ، ثم الاتصال بالشركات التي تتمكن من معاونة الشركة العراقية على استغلال هذا الوارد العظيم لكان أجدى وأفضل"[١]. فيما ذكر زميله عبد المجيد محمود – نائب المنتفك – وزارة الاقتصاد بشأن استثمار المعادن في العراق ومخاطبا الحضور من النواب : " سادتي لدي بعض الملحوظات المختصرة أود أن أبديها حول بعض النقاط ولا أريد أن أبحث عن مختلف أوجه النشاط في هذه الوزارة ، النقطة الأخرى التي أتساءل عنها تتعلق بموضوع المعادن وتوجيه الاتجاه نحو الاستثمار في هذه البلاد ، أيها السادة إن التفكير العلمي للاستثمار هو تفكير هزيل في هذه الأوساط فنحن لا نركز جهدنا ولا نكرس مجهوداتنا في هذا السبيل بل نكتفي في خبير أو خبيرين ، نحن نعلم إن الحكومة استقدمت شركة للقيام بالمسح المعدني . وأني أقول مع الأسف إن هذه الشركة سارت على نفس الخطة التي سارت عليها فيما سبق ولم تنتج الإنتاج المطلوب ففي العراق معادن كثيرة ونحن بحاجة للاستثمار، وعلى هذا الأساس أريد أن أتساءل عن مصير الكبريت وقد قرأت ما كتب عنه في تقرير اللجنة المالية وقد صرح معالي الوزير بأن الخبير الذي استقدمته الحكومة اقترح أن يعطى هذا الامتياز حدا أدنى ، ففي الحقيقة أيها السادة أنني لا أتبين مقصده وعليه فما فات، فات ، وأني أود أن أستعجل الوزارة الحاضرة وأن تعمل جهدها في استثمار هذه المادة التي تكون موردا وتأتي بالدرجة الثانية بعد النفط"[٢].

كان من الطبيعي أن يولي نواب البرلمان القضايا الاقتصادية عناية ملحوظة لتأثيراتها المباشرة على أوضاع الشعب العراقي ويوجهون انتقاداتهم إلى وزارة الاقتصاد ويبدون ملاحظاتهم بشأن أنشطتها ، التي بادر وزيرها محمد مشحن الحردان إلى إعطاء جواب عن تلك الملاحظات في الجلسة نفسها : " أود أن أسجل شكري وامتناني لما اولاه هذا المجلس العالي لأمورنا الاقتصادية وأني سبق لي أن القيت بيانا حوى أكثر الأمور التي تساءلوا عنها عند مناقشة المبادئ والأسس للميزانية العامة، كما أن تقرير اللجنة المالية

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ٥ شباط ١٩٥٨ ، ص ٣٣٣ – ٣٣٤ .

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٩) في ٥ شباط ١٩٥٨، ص ٣٣٨ – ٣٤٠ .

يحتوي على تفصيلات وإيضاحات كافية لأكثر هذه المواضيع وبذلك سأقتصر في كلامي على النقاط التي أثيرت الآن ولم يتطرق إليها الأخوان في السابق ، أما عن مصلحة المعادن فأود أن أقول أن في مديرية شؤون النفط العامة خبيرا أجنبيا أنهيت خدماته في الثالث من هذا الشهر وقد طلبت من مجلس الوزراء تعيين خبير يمكننا أن نستفيد منه للتعرف على المعادن ، وقد كلف مجلس الأعمار شركات متعددة لإجراء مسوح جوية في العراق وإن الخبراء سيباشرون دراسة المناطق التي توجد فيها معادن ، وقد أرسلنا هيئة فنية إلى حوران قبل أسبوع حيث يعتقد وجود مادة الفوسفات الثمينة هناك حيث شوهدت إشعاعات قوية قرب هيت وحوران ، أما النقطة التي أثيرت حول استخراج الكبريت فأعتقد إن ما جاء في تقرير اللجنة المالية يفي بالمرام"[١] .

على إن آخر جلسة برلمانية عقدها مجلس النواب تردد فيها ذكر الخبراء الأجانب وإن لم تذكر جنسيتهم الأمريكية[٢] بشكل صريح في مجال استخراج الكبريت من المياه المعدنية الموجودة في شمال العراق ، في أثناء مناقشات الأعضاء بالدورة الانتخابية السادسة عشرة أوضاع البلاد الاقتصادية في الجلسة السادسة المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٥٨ التي تعد آخر الاجتماعات التي عقدها المجلس بسبب قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي ، حين وجه نور محمد البريفكاني[٣]– نائب الموصل – سؤالا إلى رشدي الجلبي[٤]– وزير الاقتصاد – في تلك الجلسة ملتمسا الإجابة عنه شفهيا أمام المجلس وهذا نصه: " أعتقد بأن الحكومة كانت قد أرسلت خبراء للكشف على المياه المعدنية الكبريتية الموجودة في قرية كرمادا بقضاء دهوك بغية الاستفادة من

١– المصدر نفسه ، ص ٣٤٠ – ٣٤١ .

٢– تجدر الإشارة إلى استمرار عمل الخبراء الأمريكيين بالعراق في وزارات الصحة والزراعة والمواصلات بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حتى تم إنهاء أعمالهم في ٣٠ مايس ١٩٥٩ من قبل الحكومة الجمهورية .

٣– نور محمد البريفكاني : كان نائبا عن لواء الموصل ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي (١٠ مايس ١٩٥٨ – ٩ حزيران منه) . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، جـ١٠ ، ص ٣١٣ .

٤– عين وزيرا للاقتصاد في حكومة احمد مختار بابان تألفت في ١٩ مايس ١٩٥٨ وأنحلت عند إعلان الجمهورية .

الكبريت الموجود فيها ، فهل لمعالي الوزير أن ينورني عما تم من أمر هذا المشروع الاقتصادي المهم "[١] .

أستخلص البحث حقيقة تاريخية أستنبطها عبر مجريات أحداث الدراسة إن النفط ظل على الدوام يمثل عاملا أساسيا بل ومحركا للاهتمام الأمريكي في العراق بسبب حاجة الآلة الصناعية والحربية الأمريكية المتزايدة له لإدامة إنتاجها وتركيز الولايات المتحدة جهودها للسيطرة على نفط الشرق الأوسط ، ومع الاعتراف في محاولة السياسة البريطانية الاحتفاظ بسيطرتها على أي مشروع نفطي ، لكن واقع الحال دفعها للاعتراف بالوجود الأمريكي، بعد أن بات من الصعب وغير المعقول منع المصالح الأمريكية من ترسيخ نفوذها لأسباب تتعلق بتعاظم الدور الأمريكي في الساحة الدولية.

٣– أثر التدخل الأمريكي في أداء منظمات الأمم المتحدة الاقتصادية في التعامل مع العراق:

كان من الطبيعي أن يظهر التأثير الأمريكي واضحا في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية التي انشئت بعد الحرب العالمية الثانية كصندوق النقد الدولي وبنك الأعمار والإنماء الدولي ، بحكم الدور الأمريكي الفاعل في تأسيسها فكان من الطبيعي أن تكون توجهات هذه المنظمات متماشية مع الأهداف الأمريكية في العالم ، فقد أسهمت الولايات المتحدة في وضع لبناتها الأولى المتمثلة في آلية عملها والشروط التي ينبغي على الدول المحتاجة تنفيذها للحصول على القروض المالية ، وتعبيرا عن تلك النتائج السلبية التي انعكست على تعامل العراق مع هذه المنظمات الدولية جراء التأثيرات المذكورة، فقد شهدت الجلسات البرلمانية لمجلس النواب مناقشات شارك فيها عدد من النواب تدور عن الجدوى الاقتصادية التي يمكن للحكومة أن تحققها مقابل دخول العراق في هذه المنظمات وعقده لاتفاقيات اقتصادية مع الأمم المتحدة ، وبمناسبة عرض لائحة قانون تصديق اتفاقية بريتون وودز[٢] بشأن صندوق النقد الدولي وبنك الأعمار والإنماء الدولي على مجلس

١– محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨ ، الجلسة (٦) في ٥ حزيران ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .

٢– اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ : عمدت الولايات المتحدة إلى وضع نظام نقدي عالمي جديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بريتون وودز بحضور الدول الصناعية وغياب الدول النامية، وأدت ضغوطها إلى استخدام الدولار كنقود دولية مرادفة للذهب فأصبح لها الحصة الأكبر

النواب بجلسته السادسة المنعقدة في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥ مرفقة باقتراح مقدم من وكيل وزارة المالية ، تلا عز الدين النقيب[١] – نائب الرئيس الأول – لأعضاء المجلس المقترح المذكور ، وفيما يأتي نصه :

إلى : معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لما كان من المقرر التصديق على لائحة قانون اتفاقيات بريتن

وودز قبل نهاية الشهر الحالي وبالنظر لضيق الوقت الرجاء

عرضها على المجلس العالي لإقرارها بصورة مستعجلة[٢] .

وفي مستهل النقاش أوضح إبراهيم الكبير – مدير المحاسبات العام – للحضور من النواب الفوائد الاقتصادية المتأتية للعراق من تصديق تلك الاتفاقية التي تسمح للحكومة أن تستبدل الدينار بالدولار الأمريكي مباشرة دون المرور بالباون البريطاني ، وهو ما يؤكد وجود مصالح أمريكية في العراق يتطلب إدارتها واستثمارها وجود تسهيلات نقدية منتظمة بين الدولتين ، وبما يفرض على الحكومة أن تتخذ إجراءات مالية من شأنها أن تهيأ نفسها في الجانب الاقتصادي لتتمكن من التعامل مع تزايد التبادل التجاري مع أمريكا، وهي مؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة ربما أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تملك نفوذ اقتصادي بالعراق يوازي النفوذ الاقتصادي البريطاني ، وهي المدة التي شهدت تنافساً ما بين الدولتين للسيطرة على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ونورد لكم في أدناه ما تحدث به المسؤول المالي بالجلسة السادسة المنعقدة في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥ موضحا وجهة نظر الحكومة لأعضاء مجلس النواب ولإقناعهم في التصديق على الاتفاقية المذكورة: "إن الغرض الذي نرمي إليه من هذه الاتفاقية هو أن تتمكن الحكومة العراقية من استبدال الدينار بالدولار الأمريكي بأسعار مقررة في المعاملات الاعتيادية التي تجري بعد توقيع الاتفاقية وعليه لا يبقى لزوم لاستبدال العملة العراقية بالليرة الإنكليزية للحصول على

ومن ثم الثقل ألتصويتي في تلك المنظمات . صبري فالح ألحمدي ، دراسات في تاريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٥١ – ٥٢ .

١- عز الدين النقيب (١٨٩٩– ١٩٦٩): من مواليد قضاء مندلي في لواء ديالى ، انتخب نائبا عن لواء ديالى منذ حزيران ١٩٢٨، وأستمر يمثله في جميع الدورات المتعاقبة إلى تموز ١٩٥٨ عدا دورة شباط ١٩٣٧ . مير بصري، اعلام السياسة ، جـ٢، ص٣٨٨ .

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة (٦) في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥، ص ٢٥ .

الدولارات ، فلما نذهب للحكومة البريطانية ونبدل دينارنا بالباون والباون بالدولار بينما نتمكن من الذهاب إلى الصندوق لاستبدال الدينار بالدولار مباشرة "[١] .

على حسن السهيل[٢]– نائب بغداد – ساورته الشكوك بصدد مصداقية التوجهات الأمريكية نحو بلاده والداعية لانضمامه إلى هذه الاتفاقية التي للولايات المتحدة اليد الطولى في إنشائها بسبب قصر تجربته السياسية مع الولايات المتحدة التي لا ترقى ومستوى الاهتمام الأمريكي، فضلا عن تخلي إداراتها المتعاقبة عن تطبيق مبادئ الرئيس ويلسن واهمها في منح الشعوب حق تقرير المصير وبالتالي تراجعها عن أداء دور متوازن في إرساء علاقات دولية جديدة ، تقوم على مساعدة الأمم المستعمرة على نيل استقلالها ودعم أوضاعها الاقتصادية المتردية من جراء ويلات الحرب العالمية الثانية ونتائجها السلبية على الأمم كافة، ومما أورده بالجلسة المذكورة ما يأتي: " كلما أتت اتفاقية أو معاهدة بعد الحرب فرحنا بها أو استبشرنا كل الاستبشار على الخصوص إذا أتت من بلاد أمريكا التي نحن معها في التجربة جديدون ، ولكن مع الأسف خابت وضعفت تلك الثقة التي كانت تتمتع بها أمريكا من دول الشرق والغرب ، لهذا أنا لا أعترض على الاتفاقية ولكن أشك في التطبيق وأخشى من النتائج ، فأرجو من العلماء والوزراء أن يهتموا قدر المستطاع ومن جرب المجرب حلت به الندامة " ومع ذلك فحينما عرضت اللائحة على أعضاء المجلس للتصويت عليها ، كان المصوتون (٦٤) الموافقون (٦٤) فتم قبولها نهائيا بالإجماع[٣] .

ظلت الشكوك تراود أوساط الشعب العراقي إزاء كيفية تعامل حكومته مع الولايات المتحدة ، إذ أصبح العراق يمثل مركز استقطاب إقليمي بالنسبة للمصالح الأمريكية والتي تزايدت مع إطلالة عام ١٩٤٦ واتجاه القوى الدولية نحو إقامة توازنات جديدة، ولاسيما بعد اتضاح الدور الأمريكي في إقامة عدد من المنظمات الدولية السياسية منها والاقتصادية مستثمراً تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لحلفاء هـ الأوربيين (بريطانيا وفرنسا)

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٦) في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥، ص ٣١ .

٢- حسن السهيل(١٨٩٠ – ١٩٦٣) : من مواليد بغداد ، أنتخب نائبا عن لواء بغداد في أعوام ١٩٣٣ و١٩٣٥ و١٩٣٩ و١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٦ . مير بصري ، اعلام السياسة ، جـ ٢ ، ص ٣٩٩.

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٦) في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥ ، ص ٣٢ و٣٥ .

الذين دفعوا ثمنا باهضا نتيجة دخولهم الحرب منذ بدايتها وتكبدهم خسائر جسيمة ، فيما احتفظت الولايات المتحدة بقوتها بسبب اشتراكها بالحرب في وقت متأخر في الثامن من آب ١٩٤١ ، فضلا عن التدمير الذي لحق بدول المحور (ألمانيا، ايطاليا ، اليابان) ولتكون هذه المنظمات ذات الصبغة الدولية في خدمة أهدافها الاستراتيجية في العالم ، وعبر عن هذه الآراء توفيق السويدي[١] – نائب بغداد – في أثناء انعقاد الجلسة الثانية عشرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ ، عندما وجه سؤالا إلى حمدي الباجه جي[٢] – رئيس الوزراء – بصدد الاتفاقية المتعلقة بالعملة النادرة التي ذكر أن العراق بحاجة إليها لدعم أوضاعه الاقتصادية ، وننقل لكم في أدناه نص كلمته: " أعتقد إنها تتضمن أشياء تفقد حرية الأشخاص والدولة أيضا وأود أن أسأل هل كان في استطاعة العراق بيع الصوف أو الأمعاء (المصران) إلى أمريكا وقبض الثمن دولارا ؟ هل كان في استطاعة العراق أن تبيع منتوجاتها إلى أمريكا والحصول على دولارات اتجاهها ؟ كلا لأن ذلك ممنوع بمقتضى هذه الاتفاقية ، ولو فرضنا جدلاً ولو انه واقع ان العراق يصدر منتوجاته الى امريكا ويأخذ مقابلها دولارات إذن فهي قيدت نفسها أكثر"[٣] .

وفي محاولة من الحكومة لتهدئة مخاوف الرأي العام العراقي من المقاصد الامريكية وايجاد المبررات للموافقة على الاتفاقية ، برر حمدي الباجه جي – رئيس الوزراء – موقف حكومته المؤيد لانضمام العراق إلى الاتفاقية المذكورة ، وكان حاضرا الجلسة المذكورة وهو يخاطب أعضاء المجلس النواب بقوله : " إن ما أورده النائب المحترم إن التاجر العراقي إذا باع صوفا أو مصرانا مما تستورده البلاد الأمريكية من العراق ولا يمكن للعراقي أن يحصل على الدولارات لهذا المبياع فهذا صحيح وكان مقيدا بقانون التحويل الخارجي قبل عقد هذه الاتفاقية ، ولكن هذه الاتفاقية جددت التنظيم للحكومة العراقية وكيفية تصرفها

١- توفيق السويدي (١٨٩٢ – ١٩٦٨): من مواليد بغداد ، أكمل دراسته في القانون من جامعة السوربون، تولى مناصب إدارية ووزارية ، كان نائبا عن لواء بغداد ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث (١ كانون الأول ١٩٤٥ – ٣١ مايس ١٩٤٦). توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكاتب العربي، بيروت ، ١٩٦٩.

٢- حمدي الباجه جي (١٨٨٦-١٩٤٨) : من مواليد بغداد ، حصل على شهادته العالية من تركيا، ألف وزارته الأولى في ٤ حزيران ١٩٤٤ وأعاد تأليفها في ٢٩ آب من العام نفسه، أنتخب عضوا في مجلس النواب عدة مرات . مير بصري ، اعلام السياسة ، جـ ٢ ، ص ٢٤٩-٢٥٠.

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة (١٢) في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ٨٨ – ٨٩ .

بالأموال التي لها بصفة إن العراق من البلاد التي دخلت الحرب بحاجة شديدة إلى إعطاء القوة من الدولارات لشراء ما تحتاجه البلاد من الضروريات لا من الكماليات التي يربح التاجر من ورائها أرباحا طائلة "[١].

ومع الاعتراف بوجود معارضة حقيقية للوجود الأمريكي في الأوساط العراقية، لكن الاهتمام الأمريكي في العراق ظل قائما على قدم الوساق مستغلا حاجة البلاد إلى الأعمار وتوفير المتطلبات المعيشية لأبنائه ، وقد اتضحت هذه الأهداف بشكل جلي في خطوات أمريكية حثيثة جرى تطبيقها ومنها تصريحات لمسؤولين أمريكيين تتضمن تقديم معونة مالية للعراق ، وبمناسبة مناقشة النواب تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون تعديل قانون اتفاقية بريتون وودز بشأن صندوق النقد الدولي وبناء الأعمار والإنماء الدولي ، لفت محمد رضا الشبيبي[٢] – نائب بغداد – في أثناء انعقاد الجلسة السابعة عشرة في ١٣ مايس ١٩٤٧ لمجلس النواب برئاسة عبد العزيز القصاب[٣]، أنظار الحكومة إلى ما أشيع عن مساهمة الولايات المتحدة في أعمار العراق وداعيا إلى توضيح حقيقة التصريحات التي تنصب في الاتجاه نفسه ، ولندعه يبين وجهة نظره:"أود أن أسأل من معالي وزير المالية(يوسف غنيمة) المحترم ما الذي استفادته البلاد حتى الآن من الاشتراك في إبرام هذه الاتفاقية، وثانيا أود أن أسأل الوزير المحترم أيضا إنه قد شاع أو قد صرح في الواقع أحد الرجال الأمريكيين الرسميين تصريحا يتعلق بالإنماء والأعمار فيما يتعلق بالأعمار ، وقال أن البلاد تحتاج إلى معونة في هذا الباب، فأود أن يتفضل معالي وزير المالية ويعلم المجلس العالي هل لدى الحكومة معلومات حول تصريح هذا الأمريكي في الموضوع المشار إليه"[٤] .

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة (١٢) في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ٨٩ .

٢- محمد رضا الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥) : من مواليد النجف ، تلقى تعليمه في الكتاتيب ، أنتخب نائبا عن لواء بغداد في مجلس النواب في ست دورات انتخابية . علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام ١٩٦٥، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٣ ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

٣- عبد العزيز القصاب: أنتخب رئيسا لمجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي (١٧ آذار ١٩٤٧ – ٢٠ تموز منه). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص ٣٠٤ .

٤- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (١٧) في ١٣ مايس ١٩٤٧ ، ص ٢٩٣ .

ومهما يكن من أمر فأن مشاعر الحذر والريبة استمرت قائمة بين العراقيين إزاء النوايا الأمريكية نحو وطنهم الذي يحاول ساسته إصلاح أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية عبر محاولة تلقي العون المادي والفني من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك الأعمار الدولي ، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الحكومة الأمريكية أوصت جورج دلس (G . Dulles) مندوبها بالأمم المتحدة أن يعمل على تشجيع الحكومة العراقية في الاتصال بالبنك الدولي لطلب المساعدة المالية مدعية إن هناك صعوبات تحول دون تقديمها العون المالي للعراق ، وحقيقة الأمر فإن هذه المؤسسات الاقتصادية أصبحت خاضعة لتأثيرات وزارة الخارجية الأمريكية التي راحت تتبع أساليب المماطلة والتسويف بشأن طلب الحكومة العراقية في إقتراض أموال من بنك الأعمار ولمساعدتها في حل مشكلات البلاد المختلفة التي يعاني منها الشعب ، الأمر الذي زاد في قناعة قطاعات واسعة من العراقيين بعدم مصداقية الادعاءات الأمريكية في تعمير العراق والنهوض بأوضاعه حتى تضمن أمريكا أهداف الكيان الصهيوني حليفها بصدد تحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية ، هذه التوجسات والآراء حفلت بها الجلسة التاسعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب لعام ١٩٤٩ والمنعقدة في ٩ مايس ١٩٥٠ ، التي اختصت في أحد محاور مناقشاتها على تناول سياسة العراق الخارجية بالطروحات التي قدمها رشدي الجلبي[١] – نائب بغداد – والمعبرة عن تلك المشاعر نقتطف منها ما يأتي : " أشك كثيرا في حسن نية الأمريكان في استعدادهم لإتمام عقد القرض العراقي المنوي عقده مع بنك الأعمار الدولي بمدة قريبة ، وبالنظر للتسويف المستمر وطول المدة التي مضت على المحادثات بشأنه ، ولا يسعني بهذه المناسبة الا ان اشير الموقف السلبي الذي تقفه الولايات المتحدة من العراق بشأن إمداده بالعون الاقتصادي"[٢] .

على إن ما يمكن استخلاصه من أمور برزت من خلال مجريات الدراسة ومتابعة طبيعة العلاقات الأمريكية – العراقية إنه مع وجود حالة رفض لدى أوساط الرأي العام

١- رشدي الجلبي (١٩١٧– ١٩٩٨) : كان نائبا عن لواء بغداد ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (١ كانون الأول ١٩٤٩ – ٢ كانون الأول ١٩٥٠) جدد انتخابه في المجالس النيابية المتعاقبة حتى حزيران ١٩٥٨ . عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، جـ١٠، ص ٣٠٦– ٣١٤.

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٢٩) في ٩ مايس ١٩٥٠، ص ٣٩٧ .

العراقي للتوجهات الأمريكية صوب بلادهم والتي اتخذت مظاهر كثيرة ، والمعبر عنها بجملة انتقادات وجهها النواب للسياسة الأمريكية نحو العراق وثقتها محاضر تلك الجلسات النيابية ، والتي اتضحت في أثناء تقديم اللوائح كقوانين مقترحة تخص جوانب من تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة ، لكنها حصلت بنتيجة التصويت على موافقة المجلس ، مما يثير عدد من التساؤلات بشأن حقيقة تلك الممارسات الديمقراطية وما آلت إليه من نتائج أنصبت باتجاه جعل سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة على الصعيد الخارجي تتماشى في الغالب مع مضامين التوجهات الأمريكية وأهدافها في المنطقة، ومن الأمثلة المعززة لذلك ما حفلت به الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في ٩ آذار ١٩٥٢ . التي أعلن فيها عبد الوهاب مرجان[١] – رئيس المجلس – إن المادة الخامسة من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق الاتفاقية بين الحكومة العراقية ومؤسسة المساعدات التعاونية الأمريكية لأُوربا، داعيا لمن يرغب من النواب بالكلام حول الأسس والمبادئ المتعلقة في اللائحة ، وحينما رأى عدم وجود أحد يود الكلام والتعليق بشأن اللائحة ، وضع رئيس المجلس الأخيرة بشكلها النهائي بالتصويت، وكانت النتيجة عدد المصوتون (٨١) والموافقون (٨١) ، وتم قبول اللائحة نهائيا"[٢].

وعلى الرغم من أتساع المعارضة الشعبية بصدد التوجهات الأمريكية نحو العراق عبر المنظمات الدولية لكنها كانت تلقى تأييدا من الحكومة، حيث أعلن رئيس مجلس النواب بالجلسة السابعة المنعقدة في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣ إن المادة الخامسة من المنهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تعديل قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة العراقية ومؤسسة المساعدات التعاونية الأمريكية لأُوربا، والذي كان قد وقعته الحكومة العراقية في الخامس من حزيران ١٩٥١ خارج نطاق الاتفاق بشأن برنامج النقطة الرابعة مع هذه المنظمة ، بهدف تسهيل حصول العراق على مواد غذائية وسلع تجارية من الولايات المتحدة ودخول موظفيها البلاد ، وحين لم يعقب أو يتحدث أحد من النواب عن الأسس والمبادئ المتعلقة بهذه اللائحة ، عرضت الأخيرة على أعضاء المجلس للتصويت

١- عبد الوهاب مرجان : أنتخب رئيساً لمجلس النواب ، ثم جدد انتخابه في الأول من كانون الأول ١٩٤٩ ومعظم الدورات الانتخابية اللاحقة حتى عام ١٩٥٨. مير بصري، اعلام السياسة، جـ٢، ص٢٣٤-٢٣٥ .

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (٢١) في ٩ آذار ١٩٥٢، ص ٣٢٨-٣٣١ .

عليها ، وكانت نتيجته عدد المصوتين (٧٧) والموافقين (٧٥) المخالفين (٢) وتم الإعلان عن قبولها نهائيا"[١] .

شهدت الجلسة الخامسة والعشرون المنعقدة في ٢٨ شباط ١٩٥٤ مناقشة لائحة قانون إبرام الاتفاق الأساسي بشأن المساعدات الفنية المعقودة بين العراق والأمم المتحدة، وأبدى رمزي العمري[٢] – نائب الموصل – تحفظه على قدوم الخبراء الأجانب ومنهم الأمريكيون بأسم المنظمة الدولية إلى العراق بقوله: "سادتي أنا واثق من إن كل خبير ترسله هيئة الأمم إلى العراق بأسم المساعدات الفنية إنما هو عين من عيون الاستعمار في هذا البلد ". أما زميله جياد الشعلان[٣] – نائب الديوانية – فأعرب عن اعتقاده بأن اللائحة التي جاءت بها الحكومة هي تسبب خطرا للعرب ، وأضاف: "وإذا كانت أمريكا لها منة علينا فهي بالنقطة الرابعة"، وأيده في ما ذهب إليه شاكر ماهر – نائب بغداد – الذي ذكر: " إنه من الأشخاص الذين يعارضون كل التزام دولي طرفاه متكافئين وهذا التزام دولي بين العراق وهيئة الأمم المتحدة"[٤].

وعقب إعلان عبد الوهاب مرجان –رئيس مجلس النواب– في الجلسة السادسة والعشرين المنعقدة في ٢ آذار ١٩٥٤ إن المادة الحادية عشرة من المنهاج الاستمرار في المذاكرة على لائحة قانون إبرام الاتفاق الأساسي بشأن المساعدات الفنية المعقودة بين العراق والأمم المتحدة ، علق سامي باشعالم[٥] –نائب الموصل– وهو يعبر عن رأي الكثيرين من العراقيين بصدد الغايات التي ترمي إليها أمريكا من إمرار مثل هذه الاتفاقيات في البرلمان لتأخذ جانبها القانوني والدستوري ، ومن ثم تنصب في خدمة الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق ، ملخصا رأيه الآتي: " إني أتفق تمام الاتفاق مع

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٧) في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣، ص ٨٢ – ٨٥ .

٢- رمزي العمري: كان نائبا عن لواء الموصل ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (١ كانون الأول ١٩٥٣ – ٢٨ نيسان ١٩٥٤) . عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، جـ١٠ ، ص ٣٠٨ .

٣- جياد الشعلان : أنتخب نائبا عن لواء الديوانية ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني (١ كانون الأول ١٩٥٣– ٢٨ نيسان ١٩٥٤) . المصدر نفسه .

٤- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة (٢٥) في ٢٨ شباط ١٩٥٤ ، ص ٥٦٣ .

٥- سامي باشعالم : كان عضوا في مجلس النواب ، عرف بمواقفه الوطنية ضد التدخل الأجنبي في البلاد. عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ٨١ .

نواب المعارضة بأن هؤلاء الخبراء التي سترسلهم هيئة الأمم سيكونون عونا للاستعمار الأنكلو أمريكي في بلادنا، أما ما قاله رئيس الوزراء سيكون رأي الحكومة في انتخاب هؤلاء الخبراء فانه مجرد كلام ليس الا، ان هيئة الامم هي التي سترسل هؤلاء الخبراء كما تشاء وفقا لمصالحها الاستعمارية الخاصة لبلادنا"[١] .

أما عبد الرزاق القيسي[٢] – نائب بغداد – فقد وصف المساعدات التي تتضمنها تلك اللائحة بالاستعمار الأمريكي الجديد للعراق، وإن الأمم المتحدة أصبحت أداة بيد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لتحقيق أهدافها المعروفة في العراق والوطن العربي مستشهداً بالأمثلة التاريخية التي تعزز موقفه الرافض لهذه اللائحة في الجلسة المذكورة وعلى النحو الآتي : " أيها السادة هناك برنامج النقطة الرابعة وقد ورد فيه على لسان الرئيس ترومان في سنة ١٩٤٩ إن الغرض منها مساعدة الدول المتحالفة اقتصاديا ، وقد وصم الكتاب السياسيون هذه النقطة لأن الغرض من النقطة الرابعة هو خدمة الاستعمار الأمريكي وقد وصفها نهرو (الزعيم الهندي) بالاستعمار الخفي، وهنا في هذه اللائحة سميت بالمساعدات الفنية ، إن هذه المساعدات لا تخرج عن كونها استعمارا أمريكيا خفيا وقد أصبحنا نشك ونرتاب بهيئة الأمم المتحدة التي تسيطر عليها أمريكا والصهيونية العالمية ، وموقف هذه الهيئة ليس ببعيد عنا فموقفها من أماني الشعوب العربية في أفريقيا وفي مصر سنة ١٩٤٨ وكذلك من قضية فلسطين وتسليمها إلى الصهيونية ولذلك لزاما علي وللأسباب المتقدمة أرفض هذه اللائحة "[٣] .

وكان لا بد لمسؤولي الحكومة العراقية من إقناع ممثلي الرأي العام بصواب موقف العراق في الإفادة من خبراء الأمم المتحدة الذين هم من جنسيات مختلفة ، بينما مشروع النقطة الرابعة أمريكي خالص يختلف عن تلك المنظمات الدولية التي لا تقتصر على

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٢٦) في ٢ آذار ١٩٥٤، ص ٥٨٢ .

٢- عبد الرزاق القيسي : كان نائبا عن لواء بغداد ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني (١ كانون الأول ١٩٥٣ – ٢٨ نيسان١٩٥٤) . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، جـ١٠ ، ص ٣٠٨ .

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٢٦) في ٢ آذار ١٩٥٤، ص ٥٨٣ – ٥٨٤ .

جنسية دولة معينة ، وعد عبد الله بكر[١] – وزير الخارجية – عدم موافقة المجلس على اللائحة بمثابة خسارة للعراق الذي هو بحاجة إلى الخبراء الأجانب للمساعدة في تحسين أوضاع البلاد المختلفة، وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث نورد نص حديثه في الجلسة نفسها: "لو كان في خروجنا فائدة لما تأخرنا غير إننا إذا خرجنا سنبقى في عزلة عن جميع جهات العالم، نأتي إلى الاتفاق وهو كما تفضل البعض يختلف عن النقطة الرابعة من حيث الجوهر فالنقطة الرابعة هو مشروع أمريكي ، أما هذه فهي مؤسسة فنية عالمية مرتبطة مع الأمم المتحدة ، فالقول بعدم المشاركة فيها لا يغنينا ألا بشكل صوري فنحن لا نستطيع الاستغناء عن العلم والفن ، فمن أين نأتي بالخبراء وإذا رفضنا ذلك وأردنا أن نأتي بخبراء علينا أن ندفع أجورا اعلى لقاء الحصول عليهم لأننا غير مساهمين ، وأذكر مثالا على ذلك وهو البعثة الفنية التي بعثها البنك الدولي فقد ضمت (١٧) خبيرا جاءت إلى العراق فدرست الأوضاع وقدمت تقريرا يعتبر من أثمن التقارير ، فالعلم الصحيح لا يتدخل في السياسة ونحن لا نستطيع كأعضاء في هذه المؤسسة أن نختار من نشاء من أي الجنسيات بدون أن يفرض علينا شئ ما ، وأنا عندما كنت في أمريكا ذهبت وطلبت خبيرا من البنك الدولي واشترطت أن يكون من الجنسية الفلانية فوافق مدير البنك على ذلك ، فهذه الاتفاقية تفيدنا وأنا لا أنصح بمخالفتها أو عدم الانضمام إليها لأن خروجنا منها سيؤذينا ويجعلنا في الأخير لانستطيع أن نستغني عنها "[٢] .

لعل ما يمكن استخلاصه من حقائق تم استنباطها من ثنايا البحث أن الولايات المتحدة حينما وضعت يدها على نفط العراق وهي تروم استثمار معادنه ، كانت قد أعلنت إنها تريد رفع مستوى شعبه ، وفي الوقت نفسه كانت تبذل جهودا حثيثة في تشجيع الحكومات العراقية المتعاقبة على إلغاء القيود والضوابط ومنها ما يتصل بالتعريفة الجمركية المفروضة على التبادل التجاري مع أمريكا بدعوى تحقيق منافع متبادلة هذا من جانب ، في المقابل ظلت الأخيرة تمارس سياسة من شأنها أن تجعل تعامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار مع العراق وفق شروط إملائية تخدم المصالح الأمريكية

١- عبد الله بكر : من مواليد الموصل عام ١٩٠٧ ، أكمل دراسته بالجامعة الأمريكية في بيروت، عين وزيرا للخارجية (١٧أيلول ١٩٥٣ – ٨ آذار ١٩٥٤) . مير بصري، اعلام السياسة، جـ٢، ص ١٦٨ .

٢- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٢٦) في ٢ آذار ١٩٥٤، ص ٥٨٤.

وتحول دون تسهيل حصول العراق على القروض المالية الدولية لتحسين أوضاعه من جانب آخر، وقد أصاب الكاتب ميكي كلنستر (Mickey Klinster) قلب الحقيقة حين قال (إن صندوق النقد الدولي ما هو إلا مدك لفتح أسواق آسيا أمام صادرات أمريكا ثم الترويج للقيمة المعتمدة على المضاربات) ، هذا السلوك الأمريكي خلق صعوبات جمة أمام الأوساط الحكومية التي شعرت بالحرج في إقناع العراقيين من خلال نواب البرلمان وفي مناسبات عدة ، لعدم تمكنها من الإيفاء بوعودها في إحداث تغيير في مسار السياسة الأمريكية التي كانت تتعارض في غالب الأحيان مع مصالح العراق الوطنية والعربية ، وهو الآمر الذي احتل حيزا في مناقشات مجلس النواب .

المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق المنشورة

- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٨ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣ .

- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨ .

ثانياً : المذكرات الشخصية

- توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ .

ثالثاً : الرسائل الجامعية

- امينة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق (١٩٠٨-١٩٧٩) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠ .
- عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق (١٩٥٠-١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

رابعاً : الكتب العربية والمعربة

- الن نيفينز، هنري ستيل كوماجر، تأريخ الولايات المتحدة ، ترجمة اميل خليل بيدس، بيروت ، (د.ت) .
- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ .
- حسين شذر، العراق وامريكا (١٩٤٥-١٩٥٨) دار الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٩٨ .
- راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الاوسط ، مطبعة النهضة المصرية ، ط٣، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، مطبعة القضاء، ط١، النجف الاشرف ، ١٩٧٣ .
- صبري فالح الحمدي ، دراسات في تاريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، بغداد، ٢٠٠٢ .

- صلاح العقاد ، قضية فلسطين المرحلة الحرجة (١٩٤٥-١٩٥٦) معهد الدراسات العالي، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ١٠ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام ١٩٦٥، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
- مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث ، جـ٢ ،دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٤.
- _____،اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- نوري عبد الحميد خليل، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥-١٩٥٢) بغداد ، ١٩٨٠ .